



## في هذا العدد

# مؤتمر بروكسل: ما عليه وما له؟

بات حل مسألة الوجود السوري في لبنان وغيره من بلدان المنطقة، معضلة ملحة ينبغي ان تعالج اليوم قبل الغد. اذ انعقد مؤتمر بروكسل الثامن بعنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، لكنه لم يلحظ ضرورات حل مسألة اللجوء السوري في اي من البلاد التي تحمل العبء، وفي مقدمها لبنان.

لافت كان ان المؤتمر يهدف الى الاستماع الى "الاصوات السورية في سوريا والمنطقة وفي الشتات"، اي من دون ان يلتفت الى دول المنطقة مثل لبنان والاردن وتركيا ومصر، والتي تضم ملايين المواطنين السوريين الذين تنطبق على اكثرهم صفة "اللاجئ الاقتصادي" لا "السياسي".

يزيد "الطين بلة" انه لم يتضمن جدول اعماله اي بند يتعلق بالدعوة الى حوار، او الى مناقشة سبل حل ملف عودة السوريين اللاجئين في لبنان ودول المنطقة الى ديارهم، من قريب ولا من بعيد.

كما ان المؤتمر انطلق من قاعدة اساسية عنوانها "لا حل في سوريا الا من خلال تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، وان الاتحاد الاوروبي سيعمل اولا على "تحقيق هذا الحل السياسي الشامل في سوريا مهما بدا بعيد المنال".

كذلك اراد المؤتمر حشد الدعم المالي الحيوي للتخفيف من وطأة ازمة الاحتياجات الاساسية للسوريين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة، ومن خلال تعزيز فرص كسب العيش للاجئين والمجتمعات المضيفة لاسيما في لبنان.

كما لم يخرج منه اي توصية، مثل النسخ السابقة منه، لتأمين عودة السوريين الى سوريا. وبالتالي، صار لزاما على دول المنطقة ان تنطلق لحل هذه المسألة من قاعدة صلبة وثابتة عنوانها الآتي:

- 1- صارت اكثرية الاراضي السورية آمنة بجميع المعايير التي شملت مسألة لجوء السوريين في بلاد المنطقة.
  - 2- لم تعد العلاقات العربية مع السورية عائقا امام اي حديث وحوار مع الحكومة في دمشق لمعالجة مسألة اللجوء، اذ عادت سوريا الى مقعدها في جامعة الدول العربية. فقد شارك رئيسها في ثلاث قمم عربية، ونال ترحيبا واسعا من الزعماء العرب، كما اعادت دول عربية عديدة تبادل السفراء مع دمشق.
- من هذا المنطلق، لا مانع سياسي، اقله في المحيط العربي الضيق، امام لبنان لتشكيل لجنة حوار مشتركة مع الدول العربية التي تستضيف الوجود السوري: الاردن، مصر والعراق، تقوم بما عليها من نقاشات وحوارات مع الحكومة السوري لفتح ثغرة في جدار ازمة اللجوء.

- 3- كما بات على الحكومة اللبنانية ان تجدد ثوابتها قبل واثناء المؤتمر وبعده:
- التأكيد ان لبنان هو وطن نهائي لجميع ابنائه، تماما كما ينص اتفاق الطائف بحرفيته: "لا تجزئة، لا تقسيم ولا توطين".
  - التأكيد على استمرار الرعاية الدولية لملف "النازحين السوريين المسجلين على لوائح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين" الى حين اقفال هذا الملف ضمن فترة قصيرة.

- التأكيد على الالتزام الدولي "دعم لبنان اقتصاديا وماليا" تنفيذا لأحد بنود "اعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول 2016، الذي يؤكد ان احد اهدافه: "تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة".
- رفض كل دعوات واشكال الخطط والبرامج التي تدعو الى "تعزيز اعتماد اللاجئين على ذاتهم" في البلدان المضيفة، او تأمين "فرص لكسب عيشهم" اشارة الى ما هو مقرر في جدول اعمال مؤتمر بروكسل الثامن، لاسيما مناقشات الطاولة المستديرة الرابعة، خشية من انشاء "اقتصاد خاص باللاجئين" منافس للاقتصاد اللبناني تكون له تبعات سلبية تؤدي الى اطالة بقائهم.
- رفض خطط برامج "الدمج" لحوالي مليونين ونصف مليون سوري في المجتمع اللبناني، حيث يصير توطينهم امرا واقعا، وهذا يتنافى مع الدستور اللبناني واتفاق الطائف وروحيتها.